**الأرضية السياسية**

***مقدمة***

في ظل المناخ السياسي الذي يسود البلاد، غداة انتخابات عامة  أفرزت مجموعة من الشوائب في طريقة تصريف العمل السياسي، مؤججة بذلك مشاعر النفور الذي يسود غالبية الأوساط الشعبية ومخلفة شعورا خطيرا بانسداد الآفاق المستقبلية، أصبح من اللازم الشروع في محاولة مقاربة هذه الوضعية من زوايا محددة، مقاربة تنبني على الملاحظة والتمحيص وتبادل الآراء لاستقراء المعطيات، قد تكون مبتورة أو حتى غير متكاملة بالنظر إلى طبيعة وخصوصية النظام السياسي المغربي، لكنها بالضرورة سوف تساعدنا على بلورة بعض الأجوبة عن الأسئلة المطروحة وأفكارا قد تكون هاجسا للحماس المتجدد ودافعا للمبادرة في اتجاه أفق مستشرف، في نفس الوقت الذي تطرح فيه بالضرورة أسئلة جديدة تستدعي مواصلة العمل للإجابة عنها.

وفي هذا الصدد، وجب وضع الفرضيات التي سيرتكز عليها تحليلنا هذا من ذلك الفترة الزمنية التي سينطلق منها. واعتبارا أن المصادقة بالإجماع على دستور 2011 اعتبرت من طرف الجميع نقطة تحول في التاريخ السياسي المغربي، فان المنطق السياسي يحتم الانطلاقة منها أولا لمباشرة التحليل. فإذا أصبنا وبلغنا مستوى محترم من الفهم، كان ذلك هو المبتغى، وان لم نصب علينا إعادة النظر في فرضيتنا.

وفي ذلك يطغى مبدأ يتعلق بنوعية الفئة التي استشعرت بالحاجة للقيام بهذا العمل التحليلي. بما أن هذه الفئة تتميز بطابعها الشبابي المتفاعل مع وقته بما يحمله من حمولات في هذا الوقت والمتفاعل كذلك مع محيطه المجتمعي مع ما يخترقه من حركيات فكرية وثقافية وسوسيولوجية والممثل للهواجس الطبيعية التي تطبع هذه الفئة العمرية من حماس وآمال في المستقبل، فانه من الطبيعي أن يكون هذا العمل الفكري والنقدي متأثرا نسبيا بالذاتيات المترتبة عن هذه الخصوصيات.

***توافق وطني مبهم***

كان دستور 2011 بالفعل منعطفا أساسيا في التاريخ السياسي المغربي، كما كان منعطفا لأنه أعلن آنذاك عن تدشين حقبة جديدة، من مهامها تحديد معالم الحقل السياسي في المغرب، وتحديد أدوار الفاعلين فيه من جهة، ومن جهة أخرى تهيئ الظروف المواتية للمرور إلى التداول على السلطة يكرس نظاما ديمقراطيا حقيقيا تلعب فيه المؤسسات الممثلة دورا رئيسيا، كما تحترم فيه القواعد والقوانين في إطار ما سمي بدولة الحق والقانون، وتعتمد فيه المنافسة الحزبية للوصول إلى مراكز القرار عبر الاحتكام إلى الشعب.

وإذا كان ذلك هو جوهر التعاقد بين مختلف المؤسسات، فان الأحداث الموالية أبانت على أن المغاربة لم يهيئوا بما فيه الكفاية لاستيعاب المرحلة بخصوصياتها، بل على العكس من ذلك قدم لهم العقد وكأنه بمثابة الوسيلة الناجعة، الوحيدة والمثلى لمعالجة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها البلاد. وإذا كان المغاربة قد وضعوا في الحدث جانبا كبيرا من آمالهم لتحسين وضعيتهم السياسية عبر إدخال مفهوم الحكم الشعبي إلى الممارسة السياسية في المغرب، فقد علقوا عليها قبل ذلك تطلعات عريضة وانتظروا منها تحسين وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية.

وبالإضافة إلى عدم استيعاب الشعب لماهية وفلسفة العقد الذي جاء به دستور 2011، لم تستغل القرص الممنوحة لإدخال المفاهيم التي من شأنها أن تبشر بدخول المغرب عهد التدريب والتمرين على الآليات الديمقراطية. من ذلك أن تكوين الحكومة المنبثقة عن صناديق الاقتراع لم يخضع منذ البداية إلى المعايير المتعامل بها ديمقراطيا عن طريق الاتفاق على برنامج حكومي يكون بمثابة الحد الأدنى للتوافق بين مكوناتها السياسية حول الإصلاحات المزعوم إدخالها واقتصر الأمر على توزيع الحقائب الوزارية لممارسة السلطة.

ومهما يكن من أمر، تبقى الملاحظة الأساسية بالنسبة لهذه المرحلة هي أن أداء وحصيلة الحكومة بطبعتها والزخم السياسي الذي جاءت فيه أو الذي رافقها لم يستفد من تقييم أية جهة، وهي الظاهرة –غياب الإنتاج الفكري الذي يساعد على استيعاب المرحلة- التي ميزت كل هذه الظرفية. كما غاب أي نقد ذاتي كان سيسمح وجوبا باستخلاص الدروس والعبر ويجعل المغرب يستفيد من هذه المرحلة التي سوف تترك آثارها على الحقل السياسي بوضوح. هذه الآثار يمكن تلخيصها كالأتي:

* غياب الاجتهاد الفكري وتقليص فضاءات النقاش والحوار والتحليل.
* تصاعد الانتهازية والصراعات داخل الأحزاب السياسية المكونة للأغلبية الحكومية.
* بروز جنون السلطة عند مجموعة من الشخصيات السياسية مع التنكر لكل المبادئ والقيم.
* الابتعاد عن الشعب الذي لم يحض بأي اهتمام سواء للتفاعل مع انشغالاته أو لتنويره على العمل الحكومي وعلى الصعوبات التي تواجهه.
* التناقضات الجوهرية في التحالفات الحزبية، سواء كانت إستراتيجية أو ظرفية.

ومن الانعكاسات الأساسية لهذه الآثار على المستوى السياسي هناك:

* عدم تطبيق البرامج الحزبية إذا وجدت في الأصل أو على الأقل استحضار التوجهات الإيديولوجية عند المساهمة في صنع القرار أو تطبيقه.
* العمل على تلميع صورة المشاركين في الحكومة بشكل شخصي عوض تحسينها داخل الأحزاب وأمام المواطنين.
* ابتعاد النخب السياسية عن التنظيم الحزبي وابتعاد هذا الأخير بسبب هشاشته عن القواعد وابتعاد هذه القواعد بسبب اندثارها عن الجماهير.

في ظل المرتكزات التي شخصناها مسبقا وفي مقابل الخلل الذي عرفه الحقل السياسي، فالملك من خلال أسلوبه الخاص وبحماس وحيوية شخصه، أعطت النخب السياسية الصورة وكأنها تقرأ الواقع وتتفاعل معه حسب معايير تقليدية. الشيء الذي خلق نوعا من الارتباك لدى هذه النخب، كانت نتيجته أداء بسرعتين وتخلف لهذه النخب التي عوض أن تحتفظ وتعمق تأثيرها داخل المجتمع، تركت المؤسسة الملكية في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، إلى حد تعالت فيه أصوات داخل الأحزاب ومن خارجها تعتبر هذه المواجهة تضييقا على العمل الحكومي وسحبا للأضواء منه، فيما جاءت أصوات أخرى لتبرير هذا التوجه من منطلق ضعف الحكومة وعدم قدرتها على مواكبة أسلوب الملك ولا على التواصل مع الشعب.

في المقابل، أعطى الملك إشارات مهمة وواضحة تصب في مجملها في اتجاه التعبير عن أسلوبه الخاص وإرادته في الانفتاح على المشهد السياسي: احترام قواعد اللعبة الديمقراطية بما في ذلك مواعيد الانتخابات، الحرص على شفافية ومصداقية الاقتراعات الانتخابية، المكانة التي أعطيت للمرأة لاحتلال مناصب المسؤولية، القبول بإعطاء ملفات حساسة كانت فيما قبل من المجالات الخاصة للملك إلى الحكومة. كملف التعيين في المناصب السامية، ملف المرأة وملف الانتخابات.

الغريب في الأمر أن كل هذه الاشارات، رغم أهميتها وطابعها الثوري في بعض الأحيان، وبغض النظر عن الاحتفالية التي تستقبل بها في حينه، فانها سرعان ما تذوب أمام طغيان المفاهيم التقليدية على طرق التفكير لدى الفاعلين بمختلف شرائبهم والتي تعبر عن عدم استيعاب المجتمع بمكوناته الأساسية، السياسية منها والثقافية للمرحلة الراهنة.

***الرسالة الشعبية***

في هذه الأجواء، جاءت الانتخابات التشريعية ليوم 07 أكتوبر 2016، وكان أكبر رهانها مبدئيا هو مدى شفافيتها ومصداقيتها، وكذا مدى تطور الوعي السياسي لدينا.

وإذا حاولت الحكومة وقتها إضفاء صورة تترجم رغبة مكوناتها الأساسية على تدشين العمل بمبدأ المحاسبة كعنصر أساسي في الفلسفة الديمقراطية، فهي عجزت على خلق الشروط الملائمة لتنظيم نقاش وطني واسع حوله ولم تستطع تعبئة وسائلها التواصلية مع المجتمع لتحسيس المغاربة بدورهم المحاسباتي والعمل على تربيتهم على هذا النهج الديمقراطي.

ومنذ بداية العمل بنظام الاقتراع الحالي، شخص العجز الذي تعاني منه الأحزاب لعدم قدرتها على توقع ما يستقبل من أحداث ولو على المدى القريب، وما تم خلقه في المشهد السياسي من مظاهر غريبة، خاصة الحروب الداخلية التي أخذت لها مسرحا الأحزاب السياسية للظفر برأس اللائحة، في الوقت الذي غاب فيه أي نقاش سياسي حول البرامج الانتخابية لانعدامها أصلا وتشجيع ترشيح الأعيان على حساب المناضلين.

في ظل هذه الأجواء، عبر الشعب عن إرادته واتسم الاستحقاق باعتراف مجمل التنظيمات السياسية، بنوع من الشفافية، وجاءت نتائج هذه الإرادة الشعبية متناقضة مع ضعف ما حققته الحكومة السابقة من حصيلة ولا على مستوى المشاركة التي لم تتعد 50 بالمائة إلا بالقليل ولا على مستوى التركيبة السياسية التي أفرزها الاقتراع حيث لم يتمكن أي حزب من الحصول على نتائج كافية تؤهله للعب الدور الطلائعي.

هكذا، فقد كان تشكيل الحكومة، مرحلة انتكس فيها العمل السياسي الجاد وضرب فيها العمل الحزبي في العمق بحيث اقتصرت المفاوضات مرة أخرى على عدد وطبيعة الحقائب التي سوف يحصل عليها كل حزب بعيدا عن البرامج السياسية وحتى التوجهات. كما أصبحت الأغلبية العددية المشكلة للحكومة وطبيعتها غير المتجانسة شيئا ثانويا. بالإضافة إلى أن الأجهزة الاستشارية منها والتقريرية الحزبية استعملت كأدوات لإضفاء الشرعية والمصداقية على هذه الاتفاقات. التي ستظهر الأيام أنها غير ملزمة لا لمنسق هذه الأغلبية ولا لأطرافها المتناقضة. أكثر من ذلك، لم يتهاون ممثلو الأحزاب داخل الحكومة لإضفاء على هذه الأخيرة الشرعية التي تفتقدها، محاولين إقناع الرأي العام الوطني بطابعها السياسي، والحقيقة أن الكل مقتنع بالعكس مما خلف فقدان هؤلاء لأية مصداقية لدى هذا الرأي العام.

وفيما تبين بالملموس وعلى أرض الواقع الضعف الرهيب الذي أصبحت عليه المؤسسات الدستورية من حكومة وبرلمان والذي يؤكد الحالة التي أصبحت عليها الأحزاب السياسية وتتمثل في:

* ضعف الرؤيا، حيث اعتمد مرة أخرى نظام الاقتراع باللائحة مخلفا مرة أخرى صراعات داخلية أججها لجوء الأحزاب إلى ترشيح الأعيان المتجولين بينها، وكذا الأمر بالنسبة لمبدأ التحالفات حيث جميع الأحزاب أنها ستنبني بعد الانتخابات.
* غياب البرامج الانتخابية القادرة على تعبئة فئات الشعب حولها والقابلة أن تكون عقدة بين الناخبين ومنتخبيهم.
* الاستمرار في العاهات التي تشوه المشهد السياسي من شراء الذمم.
* ضعف الحملات الانتخابية التي لم تبرز فيها القواعد الحزبية.
* تفجر التحالفات التقليدية على ظهر الأطماع البدائية والمعلنة للانقضاض على مناصب المسؤولية بأي ثمن.

موازاة مع هذه التحولات التي طبعت المجال السياسي الوطني، برزت إلى السطح ظواهر في المجتمع ذات أبعاد مقلقة للغاية:

* بروز سلوكات غريبة في أوساط المجتمع، وصفت بالبعيدة عن الشخصية المغربية الموروثة عبر التاريخ أدت إلى اختلال في القيم والمبادئ وطغيان المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.
* انسداد الآفاق مع فقدان الثقة في المؤسسات وفي المستقبل والقلق المترتب عنه.
* تعميق الهوة بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي الذي لم يعد يوظف لخدمة المصلحة العامة.
* تبديد روح المواطنة وروح الانتماء إلى الوطن التي ظهرت بجلاء عند بعض سكان الأقاليم الجنوبية اللذين لم يحضوا بالاهتمام الكافي من قبل القوى السياسية في تنظيمهم وتأطيرهم، كما ظهرت عبر توسيع ظاهرة الرغبة في الهجرة إلى الخارج في أوساط الفئات الشعبية سواء كانت متعلمة أم لا، ولو أن في هذا المجال برزت أكثر ظاهرة الهجرة السرية لما تحمله في طياتها من يأس بشري.
* التهميش الذي طال المجال الثقافي مع ما يترتب عنه من اهتزاز في الشخصية المغربية.
* إفلاس النظام التعليمي.

***تحولات دولية عميقة***

عرف العقد الأخير، تحولات عميقة والتي انطلقت مع الثورة التكنولوجية والإعلامية. وإذا كان هذا الحدث قد اعتبر مؤشرا لانتصار النظام الرأسمالي الذي وجد في ضالته لإبراز هيمنته على العالم مع فرض فلسفته وتصوراته، فهو لم يعطي الدليل القاطع على فشل المثل الاشتراكي. ذلك أن الإنسانية لم تستطع بعد الجزم ما إذا كان الأمر يتعلق بفشل الفكر الاشتراكي برمته أم أنه يتعلق فقط بفشل تجربة معينة من هذا الفكر.

وأهم الانعكاسات التي أفرزها هذا الوضع، تكمن بالخصوص في بروز وتنامي سلوكات إنسانية مطبوعة بالفردانية والإيمان المتزايد بالماديات والتقوقع واللجوء إلى المعتقدات والأطروحات القومية. هذه التحولات التي طرأت على السلوكات لم تعد تسعف معها أدوات التحليل التقليدية في ضبط أثرها على الفرد بشكل علمي لمحاولة رصد نزوعاته الطبيعية وفق انتمائه الاجتماعي، وبمحاولة التنيأ برغباته وتطلعاته وطموحاته في أفق صياغة المشروع السياسي الذي يوافقه. إن صعوبة وتعقيد هذه التحولات خلقت أزمة حقيقية في الفكر الانساني وعجزا عن استلهام أفقها، رغم السيل الكبير للانتاجات الفكرية وتنوعها ورغم الثورة المعرفية ورغم التطور الهائل لوسائل وتقنيات التواصل.

وما من شك أن معالم هذه الأزمة الفكرية تجد جانبا من تفسيرها في الانزعاج والارتباك الذين تعيش على إيقاعهما البشرية من جراء التناقضات والتصادمات التي تتعرض لها.  وفي غياب أفكار وأطروحات بديلة، عرف العالم بروز حركة عالمية شبه عفوية، راديكالية ومثالية، مناهضة لهذه الوضعية الجديدة والتي تعرف تعاطفا متزايدا بفعل هذا الارتباك. وإذا كان نجاح هذه الحركة، بفعل أنها لم تستطع أن تطرح نفسها كبديل، يلقى انتقادات من قبل التنظيمات التقليدية للتمثيل والتأطير الشعبيين، فانه بالمقابل أصبح يسائل أكثر فأكثر هذه التنظيمات ويتحداها بفعل أثار وطبيعة النجاحات الجماهيرية لهذه الحركة.

في ظل هذا المشهد المتسم بالارتباك وبالمسائلات، تتوالى العمليات الإرهابية في العالم والتي استغلت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لترسيم نفسها كقوة عالمية وحيدة التي لا ترضى أي منازع بفعل ما بلغته من مستوى على الصعيدين العلمي والتكنولوجي، معززة بذلك قوتها الاقتصادية والثقافية والإعلامية والعسكرية. في نفس السياق، خلقت هذه الوضعية لدى المسؤولين الأمريكيين نوعا من الغرور دفعهم إلى المغامرة عبر التسريع بوثيرة تنفيذ إستراتيجية إعادة ترتيب خريطة العالم وفق تطلعاتهم. ومن تداعيات هذا المنزلق أن برز توجه جديد لدى بعض الدوائر الغربية بخلق خصم جديد، ويسمح ببلورة التعبئة المجتمعية لدول الغرب. ولا شك أن مفهوم صراع الحضارات الذي يسعى إلى جعل الإسلام هذا الخصم الجديد يدخل في إطار هذه الإستراتيجية. ولعل المكانة التي أصبحت تحتلها الحركات اليمينية المتطرفة في المجتمعات الغربية ساعدت كثيرا على تعبيد الطريق أمام هذا التوجه.

في مقابل هذا التوجه والوسائل الضخمة المرصودة له، عرفت الحركات الأصولية في المجتمعات الإسلامية انتعاشا مهما مرتكزة في ذلك على تراكم تجربتها ومشروعيتها وأيضا على الإمكانيات التي حصلت عليها من بعض الدول الغربية ومن أنظمة إسلامية، مستغلة السخط المتصاعد نتيجة الأوضاع السوسيواقتصادية المتردية التي تعرفها بعض المجتمعات الإسلامية وكذا القلق الناتج عن الهجمة الشرسة التي يتعرض لها الإسلام من بعض الدوائر الغربية وأيضا الشعور بالظلم من جراء سياسة الكيل بالمكيالين المعتمدة في معالجة القضية الفلسطينية.

ومن تداعيات هذا الانتعاش أن برزت تيارات داخل أو إلى جانب هذه الحركات الأصولية تلجأ إلى العنف والى الإرهاب المرتكز على العمليات الانتحارية كجواب لمواجهة الترسانة العسكرية الغربية التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الإنسانية.

وفيما تتعالى أصوات في الدول الغربية نفسها لتتسائل حول الوجود الحقيقي لشبكة إرهابية عالمية بالوجه والشكل الذي تقدم عليه، لا يراود شك أن ظاهرة الإرهاب توظف لصالحها ميكانيزمات العولمة لتمويل نشاطاتها والتطور التكنولوجي لتنفيذ عملياتها والتقدم الإعلامي لتبادل المعلومات وللقيام بحملاتها الدعائية.

إن الإشارات التي أعطتها دول عظمى مثل فرنسا وألمانيا وروسيا عن تباعد وجهات نظرها عن وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص تحليلها للوضع العالمي وتصورها لمستقبل العالم، قد تفهم كإعلان لهذه الدول عن عزمها وضع أنفسها كقوى  توازنية موازية للولايات المتحدة، في حين لم تفصح بعد الصين، والتي يتطلع الجميع لدورها المستقبلي، عن تصوراتها وتطلعاتها.

***وضع المغرب من هذه التحولات الدولية***

على ضوء كل هذه المعطيات وكل هذه التناقضات التي تحملها، يبدو جليا أن العالم سيعرف تحولات مهمة وتموقعات جديدة أساسية في العشريات القادمة نحو توازنات عالمية جديدة.

إن التحولات المنتظرة، بقدر ما تستشرف قدومها، بقدر ما يستحيل معرفة طبيعتها وعمقها بالنظر إلى تعقدات ديناميتها والى طبيعتها غير المحكمة والشبه عفوية. كما تظل التناقضات التي تؤدي لها الليبرالية الجديدة وما تحمله في طياتها العولمة من مصالح اقتصادية، والهيمنة التي تشن على جميع المستويات ستفضي لا محال إلى بوادر أزموية للنظام الرأسمالي، حيث يبقى التساؤل هل سيستطيع هذا النظام إدخال الإصلاحات اللازمة على نفسها لجعله أكثر حساسية بالقيم الإنسانية أم أن التناقضات ستفضي إلى احتضاره بفعل ظهور موازين قوى جديدة وبروز أفكار إنسانية بديلة.

في إطار هذه التحولات، أصبح من المؤكد أن التجمعات الجهوية التي يعرفها العالم سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي أو شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية ستفضي إلى بروز قوى اقتصادية تتطلع لمنافسة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يكتنف الغموض مصير روسيا من هذه التحولات.

داخل هذا المشهد المطبوع بمحاولات التكتل، تضل القارة الإفريقية والعالم الإسلامي على هامش هذه الدينامية وتكتفيان في أحسن الأحوال بدور المشاهد الذي يتابع ما يجري وفي أسوئها بدور النموذج الذي تختبر عليه الآليات الجديدة. ولا شك أن عجز هذه الدول للدخول في دينامية جزئية أو كلية للتكتل ترجع لضعف الشرعية لدي بعض أنظمتها أو لأوضاع صراعية داخلية في غالب الحال ذات طابع اثني أو عرقي وعموما لأوضاع اقتصادية واجتماعية متأزمة.

فعلى مستوى العالم الإسلامي الذي يمتلك ثروات طبيعية مهمة، فلم تستطع الأقطار المكونة له بلورة تقارب اقتصادي تكاملي يمكن من وضع الحجر الأساسي لأي تقارب سياسي، ويبقى حلم شعوبها هو هذا الاتحاد المنقذ المبني حول المقومات الثقافية والدينية والتاريخية والجغرافية المشتركة. وما يغذي التقوقع الناتج عن هذه الوضعية الهجمة الشرسة التي يتعرض لها الإسلام من طرف الدوائر المنادية بصراع الحضارات، ناهيك عن الحنين إلى العهود الحضارية للأمة الإسلامية.

ولا شك أن مشروع بناء المغرب العربي لا ينجو من هذا المنطق، حيث أن المشروع يظل خطابا وحلما دون أي امتداد واقعي رغم طابعه الاستراتيجي في الخطابات. فبغض النظر عن العراقيل التي يبدو أنها تقف في وجه بلورة هذا المشروع، تظل أهم أسباب عدم خروجه لحيز الوجود المسارات المختلفة للأنظمة السياسية وطبيعتها المختلفة وغياب الحافز المحرك لجعل هذا التكتل ضرورة مصيرية لا محيد عنها.

أما على مستوى القارة الإفريقية، هناك تجارب تستحق الإشارة، خاصة في المحيط القريب للمغرب. فدول غرب إفريقيا بالخصوص، دخلت بدرجات متفاوتة تجارب ديمقراطية وعرفت انفراجا سياسيا متقارب مع ما يعيشه المغرب. ومن جهة أخرى فهذه الدول تتوفر على واجهة أطلسية شاسعة تزخر بثروات بحرية مهمة، كما أنها تتوفر على اقتصاديات متكاملة وساكنة متقاربة وليس بينها نزاع أو منافسة. كل هذه المقومات يمكن أن تشكل أساسا لإطار مشترك للتعاون من أجل تنمية مشتركة.

***القضايا الوطنية الكبرى***

تعتبر مسألة استكمال الوحدة الترابية لبلادنا والحفاظ عليها أولى الأولويات. إلا أن التطور الذي عرفه العالم وكذا تدبير الملف خلقت تعقيدات إضافية لا فيما يخص أقاليمنا الجنوبية ولا فيما يخص استرجاع سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، رغم كل المعطيات الجغرافية منها التاريخية والقانونية تؤكد شرعية قضيتنا.وقد كان الإجماع الوطني الحاصل حول هذه القضية يشكل مركز قوة الملف، في ظل معطيات جيوستراتيجية معقدة ومتغيرة، حيث ظل الإجماع الصخرة التي تتحطم عليها أطماع خصوم وحدتنا الترابية وقضيتنا الوطنية الأولى.

بصفة عامة، أصبح لزاما خلق جوا من التعبئة الشعبية حول القيم الوطنية المثلى لمواجهة التحديات الكبيرة والمتعددة التي تعترض البلاد والتي تستدعي تضحيات جسام جسامة هذه التحديات. لقد أظهر الشعب المغربي أكثر من مرة قدرته واستعداده للتعبئة الشاملة ليكون حاضرا في المواعيد التاريخية. وحتى نقتصر على التاريخ المعاصر، يمكن استحضار التجاوب الكبير للمغاربة لاسترداد استقلالهم ولاسترجاع الصحراء عبر ملحمة المسيرة الخضراء، كما يمكن استحضار قافلة التضامن التي دشنها الملك محمد السادس والتي أبان فيها المغاربة عن حسهم الوطني المتميز والنبيل للمشاركة المكثفة في كل المبادرات الوطنية الكفيلة بالدفع بالبلاد إلى الأمام، وإن واجه  هذا الورش التضامني الوطني بنوع من الفتور من قبل المؤسسات التأطيرية التي يرجع لها دور التعبئة ودور ترسيخ القيم التي سعت من أجهلها الحملة الوطنية للتضامن.

***أولويات مشروع التنمية***

إن رصيدنا الثقافي المتنوع والغني بروافده العربية والأمازيغية والإفريقية والأندلسية يميز المغرب، الذي استطاع عبر الحقب التاريخية أن يبرهن على انفتاحه على الحداثة ويطور آلياته الخاصة للتكيف مع المؤثرات الحضارية الأخرى مع الحفاظ على ثقافته المتميزة بتنوعها. على مر التاريخ، وكلما دخل في علاقة مع حضارات أخرى، استطاع المغرب أن يغني ويغذي ثقافته دون المس بمقوماتها وبجذورها، وإذا كانت هذه الخصوصيات تميز الشعب المغربي عن باقي الشعوب، فلا شك أن المثقفين والمفكرين والفنانين المغاربة لعبوا دورا رئيسيا في تمظهرها في الأوقات الحرجة من تاريخ البلاد، للتعبير عن المشاعر الشعبية والتأثير في اتجاه خلق جو التعبئة الوطنية المنشودة.

لقد أصبح من الضروري أن تحضي ثقافتنا بالاهتمام اللازم واللامشروط لمواجهة التحديات الخارجية وللعب دورها في تحريك مجتمعنا بشكل واعي ومتحمس. ولا يمكن في هذا الباب إلا أن نشير إلى دور المهنيين في تأهيل هذه الثقافة الوطنية مع ضرورة وضع الوسائل الكافية في خدمتهم للقيام بهذه المهمة. كما أن الانتاجات الثقافية التي تهدف الحفاظ على ذاكرتنا الجماعية والحفاظ على مقوماتنا التاريخية والمتعددة الأشكال يجب أن تحضي بإعادة الاعتبار.

يشكل الدين الإسلامي الحنيف ركيزة أساسية ومكمن القوة في الهوية المغربية، وتعاليمه التي ترمي إلى الخضوع للمشيئة الإلهية لا تمنع بأي حال من الأحوال من بذل الجهود والاجتهاد لتحقيق الرخاء المادي والروحي للإنسان. من هذه  الزاوية، يمكن اعتبار الدين الإسلامي مصدرا فلسفيا، نستلهم منه القيم والتعاليم التي تنظم حياتنا داخل المجتمع بتبني الإنتاجية والمجهود في خدمة الجماعة. وعلى هذا الأساس، فان هذه القيم تنعكس مبدئيا في جميع سكناتنا وحركاتنا وتحدد سلوكنا.

إن مفهوم اللائكية كما هو متعارف عليه في المجتمعات الغربية لن يجد له صدى داخل مجتمع إسلامي كالمغرب، الذي اختار المذهب المالكي. ذلك أن الفصل بين الروحانيات والتي يختص بها الفقه والماديات التي تحددها السياسة مكتسب لهذا المجتمع وأي تضارب بينهما جد مستبعد بفعل وظيفة الملك الذي يشغل رئاسة الدولة وإمارة المؤمنين.

واعتبارا أن الإسلام يكرم الإنسان ودين وسطية ينبذ كل أشكال التطرف وكافة أشكال الإسراف المؤدي للانحلال، فلا يمكن بأي حال من الأحوال استعماله لأغراض مادية ولا يمكن أن يخضع لاستعمالات منفعية. وإذا كان الدين الإسلامي أداة للتحفيز والتعبئة نحو ما يكرم الإنسان ويساهم في تخليق المجتمع، فان أي استغلال انتهازي له يؤدي بالضرورة للاستقالة الجماعية كما يمكن أن يخلق انشقاقا داخل المجتمع.

وتبقى المساواة إحدى القيم الأساسية للدين الإسلامي. ذلك أن تعاليمه لا تحتوي على ما يمكن أن يفسر على أن المرأة تحتل موقعا أدنى من الرجل، بل على العكس، لم يعرف التاريخ دينا كرم المرأة مثل الدين الإسلامي، ولو لا التفسيرات الضيقة والتأويلات الانتهازية، لكان من الممكن أن تكون المجتمعات الإسلامية قدوة ومثالا يحتدى بها من هذه الناحية.

إن المرأة تلعب أدوارا حيوية داخل المجتمع، ففضلا عن قدرتها الإنجابية الطبيعية ودورها المحوري في الاستقرار الأسري، فهي تشكل الحلقة التي تسمح باسمرار وديمومة التقاليد والعادات بين الأجيال، التي هي جزء من هويتنا، كما تشكل الأداة الرئيسية لإعداد الأجيال القادمة والتحضير للمستقبل.

ولتتمكن المرأة من لعب هذه الأدوار بشكل جيد يسمح للبلاد برفع رهانات التنمية، يبقى إعداد المرأة وحصوله على المساواة التي ترجع لها من باب الحق وإدماجها في هذه العملية شرطا لابد منه لتتمكن من الالتحاق بالرجل لخلق التعبئة الوطنية المنشودة.

***تحقيق التعبئة الوطنية***

إذا كانت التعبئة الوطنية عاملا رئيسيا وحاسما لرفع رهانات التنمية، فتحقيقها رهين باشراك الشعب برمته في تحديد أولويات المرحلة وتراتبيتها، وتحديد هندسة الأوراش ومراقبة التدخلات. ولا يمكن إشراك الشعب بدون تحديد أدوار ومسؤوليات المؤسسات التأطيرية الشعبية والتي يجب أن تتمتع باستقلالية كل واحدة منها عن الأخرى وأن تتميز بالقدرة على لعب دور السلطة المضادة مقابل الأخريات.

فإذا كانت الأحزاب السياسية والنقابات تسمح بتمثيل الشعب والحصول عبر الاستحقاقات الانتخابية العامة على انتدابات للتسيير العمومي، فان الجمعيات والصحافة تلعب، عبر تمثيلية ضمنية، دور سلطة مضادة وموازنة تمكن من مراقبة إضافية للمنتخبين. إلا أن نجاعة هذا الدور الأساسي تبقى مشروطة باستقلالية هذه الجمعيات ووسائل الإعلام عن عالم السياسة ومشروطة كذلك بتبنيها لقواعد التسيير الديمقراطي.

لقد عرف المغرب ارتفاعا هائلا في عدد مكونات المجتمع المدني التي لعبت دورا لا يستهان به في تحريك وتوجيه الشأن العام في المغرب. إلا أن هذه الظاهرة عرفت تناقصا وقصورا مع مرور الوقت، يرجع سببه الرئيسي إلى احتوائه من الجانب السياسي أو عرف بروز ظاهرة الزعامة. ولتتمكن هذه المكونات من لعب دورها بشكل سليم كقوة مدافعة عن مصالح منخرطيها وما يمثلونه كحركات اجتماعية واقتصادية وثقافية وفكرية، وكذلك كقوة اقتراحية تساهم في صياغة الحلول المناسبة، لا مناص من شروع هذه المكونات من الابتعاد عن الأحزاب السياسية من جهة، ومن جهة أخرى تمكينها من الدعم العمومي الكافي لتطوير أداءها وعملها. من هذا المنطلق يمكن للجمعيات أن تشارك في بلورة أوراش التنمية للمساهمة في خلق التعبئة الضرورية حولها.

إن الأهمية التي أصبح يحتلها الإعلام ستميز لا محالة عصرنا، بالسيولة العالية للمعلومات وتعطش الناس لها ولتطورها، وإمكانية الحصول عليها بسهولة وبدون عناء. لقد أصبح للإعلام قوة بالغة وحاسمة في توجيه الرأي العام. وإذا كانت هذه القوة تستعمل كآلية خطيرة، فلازال مع ذلك بعض المهنيين الذين يسعون بكل إخلاص وتجرد من أجل المحافظة على ماهية الصحافة في البحث عن الحقيقة والحفاظ عن الذاكرة الجماعية.

في هذا الخضم، عرف المغرب انفراجا مهما على مستوى حرية التعبير. لكن تعدد المنابر وتنوعها التي كان من شأنه ترجمة هذا الانفراج لم يتزامن مع إصلاح يلائم المهنة مع الواقع الجديد. وإذا عرف المشهد الإعلامي الوطني طفرة نسبية عن طريق خلق وانتشار منابر إعلامية مستقلة. فذلك لم يكف لحد الآن في استتباب المهنية اللازمة.

إن مساهمة الصحافة الوطنية في المشروع التنموي، التي تعد عاملا أساسيا لإنجاح أوراشه، رهينة بتخلصها من كل أشكال الوصاية كيفما كانت وباللجوء إلى المهنية وإنتاج مؤهلات بشرية كفأة حتى تتمكن فعلا من تأطير ومراقبة المشهد السياسي ورد الاعتبار للفعاليات الحقيقية للبلاد ولتكون حارسا لذاكرتنا الجماعية. لبلوغ هذه الأهداف، لا مناص من تحرير القطاع من وصاية الدولة. كما للمجتمع المدني دور حاسم لكي يمثل قوة موازنة أمام القوة التي تمثلها الصحافة.

***رفع رهان التنمية كأولوية وطنية***

إن تحقيق التنمية رهين بتعبئة الموارد الضرورية. فإذا اعتبرنا أن التنمية مشروع في الأصل، فهو محكم بمنطق المشروع الذي يرتكز على استثمارات يقوم المشروع باسترداد عائداتها وفق منهجية تعتمد على استخراج أكثر ما يمكن من الأرباح، مع التحكم المدروس في كل المخاطر المحتملة وتتبع محكم لجميع أطوار تنفيذ المشروع. وبالتالي، فهو يقتضي تخطيطا دقيقا وطبعا تضحيات طيلة مدة انجاز المشروع في انتظار عائداته.

وتبقى التعبئة الوطنية حول مشروع التنمية شرطا أساسيا لإنجاحه. ولضمان شروط إنجاح مشروع التنمية، لا مناص من مساهمة الجميع بشكل متوازن، لا على مستوى الاستثمارات ولا على مستوى التضحيات. بصفة خاصة، الدولة غير محكوم عليها بالتبني الدغمائي لمعايير الاستقرار الاقتصادي التي تضعها المؤسسات الدولية ما دامت تتناقض ومشروع التنمية.

إن التنمية تفقد كل معانيها وليس لها أدنى شروط التحقيق إذ لم تضع الإنسان في عمق اهتمامها. ولبلوغ هذه الغاية، يجب أن يكون العنصر البشري منظرا لهذه التنمية منجزا لها وفاعلا من أجلها ومنتفعا بها. وقد أبان الإنسان المغربي عبر العصور استعدادا طبيعيا للمساهمة في الأعمال الخلاقة وللمشاركة والتعبئة بفعالية حول القضايا الوطنية الكبرى والتي تشكل التنمية إحداها. إلا أن هذا الاستعداد يبقى مشروطا بحد أدنى من الجو المناسب والملائم. وكم من مغربي فجر طاقاته وعبر عن مؤهلاته الحقيقية وفرض نفسه على أعلى المستويات في دول أخرى وفرت له الظروف لذلك؟

وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار المغاربة المقيمين في الخارج، عينة معبرة عن الصفات الرئيسية التي تميز الشخصية المغربية. فمن جهة، وبفضل ظروف الحرية ونظام تحفيز الكفاءات المتاحة، استطاع العديد منهم التعبير عن مؤهلاته الكمينة. ومن جهة أخرى، ورغم اندماجهم في وطن إقامتهم وتعاقب الأجيال المزدادة هناك، فان وشائج الارتباط بالوطن الأصلي تبقى قائمة كتعبير صادق عن روح وطنية متميزة.

وإذا كانت مثل هذه الصفات والخصال تميز الشخصية المغربية بصفة عامة وتعد من العوامل الأساسية التي تؤهل المغاربة لرفع جميع التحديات، فان مساهمة المغاربة القاطنين بالخارج في مشروع التنمية يعد محفزا آخر لبلوغ الهدف التنموي المنشود.

ومن جهة أخرى، مشروع التنمية يرتكز في الأساس على إعطاء القيمة للثروات الطبيعية الوطنية التي تعد في ملكية كل المغاربة وبالتالي لهم الحق الضمني للاستفادة من عائداتها بطريقة عادلة ومتساوية. وبما أن هذه الثروات هي رأسمال جماعي للأجيال، فان استغلالها يأخذ بعين الاعتبار وجوب المحافظة عليها وعلى استمراريتها في تضامن طبيعي مع الأجيال القادمة.

إن استثمار ثرواتنا الوطنية بمفهومها الواسع، سواء تعلق الأمر بالطبيعية منها أو البشرية أو العلمية وكذا الثروات العمومية للدولة بفعل سيادتها، يمكن أن يخلق رصيدا هائلا من العمل يمكن أن يحول بدوره إلى ثروات.

إذا كانت التنمية مشروطة بإشراك واسع للمواطنين في تصورها وانجاز أوراشها وباستثمار جيد للطاقات والثروات وأيضا بتطبيق قواعد الحكامة العقلانية، فان بلوغ هذه العناصر يقتضي بالضرورة سن اللامركزية في الحكم على المستوى الجهوي، وحيث أن اللامركزية تعتبر هي نفسها إحدى أهداف التنمية، فلا يمكن تصورها في غياب طاقم سياسي وتقني محلي وجهوي قادر على النهوض بالمهام المفوضة له. وبالتالي يظل مستوى انجاز اللامركزية رهين بوثيرة إنتاج هذا الطاقم.

أمام التحديات المتعددة التي تواجه المغرب، والتأخير الذي عرفه من جراء معطيات موضوعية وذاتية، وعلى ضوء الموارد التي يمكن توفيرها وأخذا بعين الاعتبار الاكراهات التي تعترضه، لا يمكن للمغرب أن يرفع التحديات كلها في مرحلة واحدة. إن تسطير تراتبية الأولويات، شريطة أن تدخل في تصور شامل، من شأنها أن تحقق قفزات نوعية ومصيرية إذا ما وجهت كل الإمكانيات نحو هدف واحد في كل مرحلة من مراحل انجاز مشروع التنمية.

إن مشروع التنمية هو نتيجة لصيرورة منهجية تمر عبر مرحلتين:

* على المدى القصير: الرفع من الإنتاجية في كل أشكالها وفي كل المستويات والعمل على إصلاح أدوات واليات اقتطاع مستحقات المجتمع من عائداتها.
* على المدى المتوسط: التأهيل الاجتماعي وهيكلة الفضاء الإنتاجي.

بهذا الشكل نحقق الدورة: (الإنتاجية – التوزيع العادل للثروات – الرخاء الفردي والجماعي – الإنتاجية).

وبالتالي، تسمح هذه الدورة من تحقيق مشروع التنمية المنشودة التي ينعم فيها الفرد بالرخاء كثمرة لمجهود الجميع.